

وزارة المالية: 24.7 ألف مورد ضمن «منصة المشتريات الرقمية» في الربع الأول



دبي: «الخليج»

تمارس «وزارة المالية» دوراً محورياً في المشتريات الاتحادية منذ عام 2007. وأدى استحداث منصة المشتريات الرقمية في عام 2021، إلى تغيير جذري في تجربة المشتريات للجهات الاتحادية والموردين، حيث تهدف سياسة المشتريات الرقمية للحكومة الاتحادية إلى تعزيز وتوجيه عمليات الشراء لتتواءم مع استراتيجية الحكومة الرقمية لدولة الإمارات.

وخلال تلك السنوات القليلة الفائتة ساهمت المنصة بدور كبير في ربط الجهات الاتحادية بالموردين، من خلال شبكة متكاملة تسهل التواصل وتعزز شفافية عمليات الشراء التي تقوم بها الجهات الاتحادية، نتيجة دمج أفضل الممارسات التكنولوجية والتجارية، فتزايدت أهمية سجل الموردين الاتحادي في منصة المشتريات الرقمية التي تعمل على ربط الجهات الحكومية بالموردين، ليبلغ عدد الموردين المسجلين في السجل ضمن «منصة المشتريات الرقمية» 24789 مورداً في الربع الأول من عام 2024، في نمو ملحوظ مقارنة بالعام 2021 الذي بدأ فيه العمل بالسجل والذي ضم حينها

19669 مورداً، ليرتفع في العام 2022 إلى 21997، ومن ثم إلى 24418 مورداً بنهاية عام 2023. وتهدف «وزارة المالية» إلى تبسيط إجراءات الشراء على الجهات الاتحادية عبر منصة المشتريات الرقمية، والتي تسعى من خلالها الوزارة إلى توسعة سجل الموردين الاتحادي، وتسريع العملية الإجمالية من 60 يوماً إلى 6 دقائق، وإدخال ممارسات جديدة، مثل التوقيع الإلكتروني، والعقود عبر الإنترنت، وإشراك جميع أصحاب العلاقة في عمليات شراء المنتجات أو الخدمات بما يحقق الكفاءة والفاعلية، ويوفر المرونة في الاستجابة لمتغيرات السوق، ويضمن الحصول على أسعار وعروض تنافسية.



وزارة المالية: 24.7 ألف مورد ضمن «منصة المشتريات الرقمية» في الربع الأول»

وتم تخصيص رابط خاص على منصة المشتريات الحكومية، يتيح للشركات تسجيل وتحديث بياناتها إلكترونياً، وبالتالي التأهل للمشاركة في المناقصات المقدمة من الحكومة الاتحادية، وذلك من خلال عملية تسجيل وتأهيل إلكترونية بالكامل، ضمن خطوات سلسلة تضمن أعلى مستوى من سهولة الوصول، وذلك ضمن مساعي الوزارة لتطوير الأنظمة القائمة والخاصة بتسجيل الموردين والتي تمارس أنشطتها من داخل الدولة وخارجها، ومن منطلق حرص وزارة المالية على توفير أفضل وسائل التواصل بين الجهات الاتحادية من ناحية والموردين ومزودي الخدمات من ناحية أخرى.

• تبسيط

يسهم سجل الموردين في تبسيط رحلة التعامل، حيث عمدت وزارة المالية إلى توفير خدمة التسجيل على الصفحة الرئيسية لموقع وزارة المالية، لتسهيل التسجيل، وتقليص عدد المرفقات المطلوبة، وتبسيط إجراءات سجل الموردين الاتحادي، كما أطلقت مؤخراً دليل المشتريات الرقمية المحدث الذي توسع ليضم 35 فئة تحتوي على أكثر من 120 ألف منتج وخدمة، يوفرها 230 مورداً تتفاوض معهم وحدة المشتريات المركزية بوزارة المالية للحصول على أفضل أسعار المنتجات والخدمات للجهات الاتحادية، وبما يصب في صالح تطوير العمل المشترك ومد جسور التواصل بين القطاعين الحكومي والخاص، وتسهيل تجربة التعامل والمعرفة الاستباقية لاحتياجاته ومن ثم تلبيةها، بما يحقق أعلى معايير التميز في الخدمات الحكومية، وينسجم مع «استراتيجية الحكومة الرقمية لدولة الإمارات - 2025»، و«استراتيجيات الخدمات الحكومية والتحول الرقمي»، و«استراتيجية الإمارات للخدمات الحكومية»، عدا عن كون منصة المشتريات الرقمية جزءاً من التوجهات الاستراتيجية التي تعبر عنها المشاريع التحولية الخمسة الكبرى لوزارة المالية، بما فيها المشروع الأول «استراتيجية التوريد للحكومة الاتحادية» الذي يهدف إلى ضم فئات جديدة من الموردين إلى قاعدة التوريد في الحكومة الاتحادية، لرفد النمو في الاقتصاد الوطني، وتعزيز جهود الحكومة الاتحادية، لتوسعة وتنويع قاعدة الموردين ورفع جودة الخدمات والمنتجات للمشتريات الاتحادية وبأسعار تنافسية.

• تحول إيجابي

وينظر كثير من الموردين المسجلين إلى المنصة الرقمية كمشروع استراتيجي وحيوي في مجال التحول الرقمي خاصة في إدارة عمليات الشراء على المستوى الاتحادي، وتعزيز كفاءة الإنفاق في العمل الحكومي، وبناء علاقات العمل الفعالة بين الجهات الحكومية، حيث أحدثت تحولاً إيجابياً على مستوى الكفاءة والشفافية ومتابعة الإنفاق والمصروفات،

وتتميز بقدرتها على الابتكار والتطور المستمر لمواكبة التطورات التكنولوجية وتحسين تجربة المستخدم، كما أنها تدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال وضع مؤشرات ومبادرات لرفع نسبة التعاقد معهم، وطرح مناقصات تضمن مشاركة ما لا يقل من 2 إلى 3 منهم.

وتسهم المنصة في تقديم تجربة مستخدم سهلة ومرنة من خلال تصميم واجهة المستخدم بشكل بسيط لتسهيل التنقل والاستخدام، وتقليل التعقيد وزيادة الإنتاجية ما يساعد على تسريع عملية المشتريات وإحداث تحول نوعي في تنفيذ وإدارة عمليات الشراء وتبسيط الإجراءات وتسريع الاستجابة، وزيادة حوكمة إجراءات المشتريات. كما نجحت المنصة في نظر الموردين في السجل الاتحادي بتعزيز الأتمتة والدليل الإلكتروني لتقليص الوقت المطلوب لعملية الشراء، وتوفير نظام يتيح رؤية واضحة للمعاملات وتحليل الإنفاق لاتخاذ قرارات مالية أفضل، فأصبح الوصول أسهل لمعلومات الشراء والموردين في النظام بشكل آني وإلكتروني.

بالمقابل فإن الجهات الحكومية التي تحصل على خدمات المشتريات تجد أن المنصة عززت تجربتها، وزودتها بتجربة مستخدم مبسطة، وسهلة التسجيل من خلال بعض الوثائق المبسطة، وتتميز المنصة كذلك بكتالوج شامل للخدمات التي يتم شراؤها بشكل شائع، ويوفر هذا الدليل جميع المعلومات المطلوبة للمستخدمين، ويوفر جدولاً زمنياً مبدئياً للتسليم، ويتيح التنقل بين جميع الخدمات، وهذا يعد قيمة مضافة لكل من الجهات التي تطلب هذه الخدمات، نظراً لتوفير الكثير من الوقت والعمل الإداري وتبسيط كل الخدمات، وزيادة الجودة، وخفض الكلفة، نظراً لإمكانية تكرار الخدمة نفسها لجهات مختلفة.

كما تتميز المنصة بتتبع الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية للشركات، حيث يتم دمج أدوات لتتبع مقاييس الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية للشركات المتعلقة بالموردين وأنشطة المشتريات، وهذا يتوافق مع استراتيجية وزارة المالية ورؤيتها.